مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
العدد التاسع والعشرون، 2023

دور وسائل الضبط الاجتماعي الغير الرسمي في الحد من النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد

(دراسة وصفية تحليلية على عينة من أعضاء المجلس الاجتماعي بمدينة بني وليد)

أ. خديجة عمر سلطان الشيباني
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): khadijaomer@bwu.edu.ly.

The role of informal means of social control in reducing social conflicts within the city of Bani Waleed

(An analytical descriptive study on some members of the Social Council in Bani Waleed City)

Khadeejah Omar Sultan
Sociology Department, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

تاريخ الاستلام: 23-07-2023 تاريخ القبول: 03-09-2023 تاريخ النشر: 19-09-2023

الملخص

ستحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف على الدور الذي يقوم به الضبط الاجتماعي غير رسمي في الحد من النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد، وهدفت الدراسة للتعرف علي المشكلات التي تؤدي إلى النزاعات الاجتماعية، وما هي الآثار المترتبة على هذه النزاعات الاجتماعية، وما دور وسائل الضبط الاجتماعي غير رسمي في الحد من النزاعات الاجتماعية، حيث أجريت الدراسة على (20 مفردة) من مجتمع الدراسة، وتضمنت استمارة مقابلة كأداة لجمع البيانات وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية أن أغلب الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات اجتماعية تتمثل في المشاكل الاجتماعية منها الأسرية كالمشاكل الأسرية والنزاعات بين الأزواج بسبب اختلاف الظروف المادية والمعيشية والمستويات التعليمية والثقافية ومشاكل الزواج المبكر والطلاق والاختلاف في الحقوق، وعوامل اقتصادية ممثلة في ملكية الأراضي وعدم تقسيمها بالتساوي، وأيضا البيع الآجل بطرق غير صحيحة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها ضرورة تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي، أيضا الوعي بالأمور الدينية فيما يخص الزواج والطلاق والحضانة والنفقة، توصي بإعادة توزيع وتقسيم الأراضي بين القبائل، ونشر برامج لتوعية الشباب في كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، الضبط الاجتماعي الرسمي، الضبط الاجتماعي الغير الرسمي، النزاع، النزاعات الاجتماعية.

Abstract

Throughout this study, the researcher tries to learn about the role of informal social control in reducing social conflicts within the city of Bani Waleed. The study aims to identify the problems that lead to social conflicts, the consequences of such social conflicts, and the role of informal means of social controls in conflict reduction. The study which used the descriptive method was conducted on some members of the Social Council in Bani Waleed City (20 individuals) who were interviewed for the purpose of this study. The study found that most of the causes of social conflicts are social problems, including family problems, such as family problems and couples' disputes as a result of different material and living conditions, educational and cultural levels, problems of early marriage, divorce and different rights, economic factors represented by ownership of land and lack of equal division of land and also postponed sale in incorrect ways. The study reached a number of results, including activating social control, as well as awareness of religious matters with regard to marriage, divorce, custody and alimony. The study suggests to re-distribute lands between tribes and introducing programs to educate young people on how to use social media.

Keywords: Social control, Formal social control, Informal social control, Conflict, Social tendencies.

المقدمة:

يستند موضوع الضبط الاجتماعي إلى أشكال الحياة الاجتماعية وهو ضرورة لازمة لاستقرار نظم المؤسسات الاجتماعية، وهذه الضرورة تنبثق من طبيعة الأنساق الاجتماعية فلكل مجتمع نسق خاص يتفق مع القيم السائدة فيه والموروثات الثقافية المنقولة إليه ضوابط للسلوك الإنساني التي تحدد له الأدوار الاجتماعية ضمن تصرفات سلوكية أو معتقدات دينية أو قوانين أو عادات وتقاليد أو قيم اجتماعية.

ونظرا لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع الإنساني فقد وجد الضبط مع وجود المجتمع كضرورة لازمة ينظم بها أمره، حيث حظي موضوع الضبط الاجتماعي بمكانة هامة في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته حتى اليوم، حيث اهتم الباحثون في هذا العلم بدراسة النظم والأنساق الاجتماعية ودورها في ضبط سلوك أفراد المجتمع.

واهتم به العديد من علماء الاجتماع لأنه يمس صميم المجتمع الإنساني وبتنظيم العلاقات بين الفرد وجماعته من جهة وبين الجماعات والمجتمع من جانب آخر ومن أهم العلماء "ابن خلدون" الذي أشار في مقدمته حيث ذكر أن الاجتماع إذا تم للبشر فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك. "مصلح الصالح": 2004_11"

وعلي الرغم من نشأة المؤسسات الحكومية والقضائية واجهزة الشرطة والامن ومجموعة القوانين الا انه لم تخف الوسائل البديلة التي يحل بها الافراد نزعاتهم بل استمرت المجتمعات في اختيار وسائل مختلفة غير رسمية لحل نزاعاتهم داخل المجتمع.

ووسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية تساهم في ضبط سلوك الافراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع خاصة في المجتمعات التقليدية، ويمثل وسائل ضبط في حالة غياب الضبط الرسمي في الدولة نتيجة الاحداث المختلفة او مقدرته في الرقابة على سلوك الافراد من الاساليب الرسمية التي تمثل قوة اجتماعية للضبط والحد من النزاعات داخل المدنية.

لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على الدور الدى تقوم وسائل الضبط الاجتماعي الغير الرسمي في الحد من النزعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد.

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وتساؤلاته

أولا: مشكلة الدراسة:

يساهم الضبط الاجتماعي غير الرسمي في ضبط سلوك الافراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع، خاصة المجتمعات التقليدية، المتمثلة كوسيلة للضبط في حالة غياب الضبط الاجتماعي الرسمي، ومقدرته في الرقابة علي سلوك الافراد من الأساليب الرسمية التي تمثل قوة اجتماعية للضبط، التي تتمثل في الحد من النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد.

حيث تمر المجتمعات علي اختلاف ثقافاتها بالعديد من المشاكل سواء أكانت اجتماعية او اقتصادية أو سياسية أو اسرية، تهدد استقرارها واستمراراها.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو دور وسائل الضبط الاجتماعي الغير الرسمي في الحد من النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد؟

ثانيا: تساؤلات الدراسة

-1ما الاسباب التي تؤدي الى النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد.

-2ماهي الاثار المترتبة على النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد.

-3ما الدور الذي تقوم به وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات داخل مدينة بني وليد.

ثالثا: أهمية الدراسة

-1تنبع اهمية البحث كونه يتناول موضوعا مهما يساهم في استقرار الحياة الاجتماعية، كما تكمن أهمية الضبط الاجتماعي علي الحد من النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد.

-2يستمد البحث أهميته من كون موضوع النزاعات الاجتماعية من الموضوعات المهمة التي يسعى لدراستها من أجل محاولة الحد منها.

-3يستمد البحث أهميته من الدور الذي يقوم به الضبط الاجتماعي غير الرسمي للحد من النزاعات الاجتماعية من خلال كون هذه النزعات الاجتماعية تؤدي الي اضرار اجتماعية ونفسية واقتصادية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع.

رابعا: أهداف الدراسة

يسعى البحث الي تحقيق الأهداف التالية:

-1التعرف على الاسباب التي تؤدي الي النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد.

-2التعرف على الاثار المترتبة على النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد.

3- التعرف على الدور الدي تقوم به وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من النزاعات داخل مدينة بني وليد.

خامسا: مفاهيم الدراسة

تعريف الضبط الاجتماعي: هو القوة التي يمارسها المجتمع على أفراده والطريق الذي يسلكها للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان البناء الاجتماعي والحرص أوضاعه ونظمه والبعد به عن عوامل الانحراف. (الخشاب، 332:1962)

التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي: ويمكن القول بأنه الوسائل المتعارف عليها التي تضبط سلوك الأفراد وتمنعهم من الانحراف والالتزام بالقواعد المفروضة بالمجتمع وقد تكون هذه العمليات مخططة أو غير مخططه.

تعريف الضبط الاجتماعي الغير الرسمي: هو الضبط الذي لا تنص عليه قوانين الدولة بل يمارس بصورة تلقائية مستمدة سلطتها من القواعد المتعارف عليها في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات الأخرى. (ناصر، 1996:165)

التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي غير الرسمي: هو ما يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالأوامر والعادات والتقاليد والعرف.

تعريف الدور:

"هو مجموعة من أنماط السلوك المتوقعة من الشخص الذي يلتقي مكانة معينة في نسق اجتماعي". (عثمان، 2002:235)

التعريف الإجرائي للدور: "هو الوسيلة الذي يستخدمها المجتمع لضمان التزام أفراده بقيمة واتجاهاته وأهدافه."

تعريف النزاعات الاجتماعية: "تتمثل في التفاعلات العدائية بين الجماعات القائمة على الكراهية العرقية واللاتينية والدينية والثقافة عميقة الجذور والتي تستمر على فترات طويلة من الزمن ويحدث ذلك عندما تتعرض المجموعة التهديد أو الإحباط. (إبراهيم، 2021:15)

التعريف الإجرائي للنزاعات الاجتماعية:" هو السلوك الذي يتعارض فيه الناس من خلال أفكارهم وأفعالهم عن طريق المناوشات قبل الصراع والذي تبرز فيه حالات التضارب والتنافس بين المصالح عند فردين أو مجمعة من الأفراد أو بين الدول على نفس الهدف."

سادسا: الدراسات السابقة: ستتناول هذه الدراسة جملة من الدراسات السابقة من الأقدم إلي الأحدث.

الدراسة الأولى:

دراسة حسين عبد الرحمن سليمان، 2008، بعنوان دور وسائل الضبط الاجتماعي في حل النزاعات في المجتمعات القبلية، وتدور هذه الدراسة حول دور وسائل الضبط الاجتماعي في حل النزاعات القبلية، ويهدف هذا البحث لمعرفة الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الصراع في المجتمعات القبلية ووسائل الضبط الاجتماعي بأنواعها ودورها في حل النزاعات القبلية، والمساهمة في وضع أسس ومرتكزات لحل النزاعات القبلية، واستخدمت أداة جمع البيانات بالملاحظة العلمية والمقابلة والاستبيان، وتوصلت لنتائج منها أن أخلاف وسائل كسب العيش وتعارض المصالح والعوامل الاجتماعية كالثأر بين القبائل والتكافل في دفع الدية تساعد إلى الاحتكاكات القبلية، أيضا انتشار الجهل وسيطرة النظم التقليدية تساعد على النزاع في مجتمع الدراسة بينما الجهات العدلية الأكثر في تحقيق العدالة لمعاقبتها للجاني دون سواء .

الدراسة الثانية:

دراسة فتحي عبد السلام الطالبي، 2020، بعنوان لضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، بمدينة الزنتان، وكانت تدور حول الكشف عن دور النظم والجماعات التنظيمية، والانسياق في الضبط التي تساعد على فهم المجتمع والعوامل التي تؤدي إلى تغيره، وتدور أهمية دراسة الموضوعات التي تساعد على فهم المجتمع والعوامل التي تؤدي إلى تغيره وما دور وسائل الضبط الاجتماعي في استقرار وتماسك المجتمع، وتهدف لمعرفة أهم موضوعات الضبط الاجتماعي في استقرار وتماسك المجتمع وما هي الآلية التي يتم من خلالها ضبط وتوجيه المجتمع ومدى فعالية عوامل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، وتوصلت لنتائج منها أن الضبط الاجتماعي وسيلة فعالة ومهمة للنظام الاجتماعي الذي يهيئ الظروف والعناصر اللازمة للاستقرار وتحقيق التماسك الاجتماعي، وان كثير من الناس يلجئون للضبط الاجتماعي لحل مشاكلهم ورفض النزاعات بينهم خاصة المجتمعات التقليدية، تلجأ للضبط غير الرسمي.

الدراسة الثالثة :

دراسة غسان الحلول، وسلطان بركات ووديع العرابيد بعنوان تطبيقات العدالة الرسمية لحل النزاعات المحلية داخل المجتمع الفلسطيني، ويسعى هذا لدراسة للإصلاح العشائري كأحد تطبيقات العدالة غير الرسمية في حل الصراعات المحلية، ويدور السؤال حول مدى قبول هذا الأسلوب كوسيلة بديلة من القضاء الرسمي لحل النزاعات داخل المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، وتوصلت إلى أن منظومة الإصلاح العشائري تعد إحدى وسائل العدالة غير الرسمية وان هؤلاء القادة يطبقون نظاما يعتمد على الأعراف والتقاليد الموروثة.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال الدراسات السابق اتضح أنها تتفق مع الدراسة الحالية في أنها تناولت موضوع الضبط الاجتماعي أيضا اتفقت في معرفة أسباب النزاعات الاجتماعية ولكن الدراسة الحالية استخدمت أداة جمع البيانات المقابلة أما الدراسات السابقة استخدمت المقابلة والاستمارة والملاحظة، أيضا الدراسة الحالية حاولت التركيز على أسباب النزاعات الاجتماعية وآثارها أيضا دور وسيلة الضبط غير رسمي في الحد منها.

الفصل الثاني: (أدبيات البحث)

أولا: مفهوم الضبط الاجتماعي:" إن مفهوم الضبط الاجتماعي قديم في الفكر الاجتماعي وتتبع فكرته من المبدأ القائل بأن كل حياة اجتماعية تركز بالضرورة على نوع من التنظيم وكل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط (الخشاب، 191:1983)

بمعنى آخر أن هذه القوة التي يمارسها المجتمع على أفراده والطرق والمعايير التي يفرضها للهيمنة، والإشراف علي سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، دلك لضمان سلامة البنيان الاجتماعي والحرص علي أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف.

فقد عرفة "روس" في كتابة الضبط الاجتماعي "سنة 1951 ويعتبر هد أول كتاب تناول الموضوع بوصفة دراسة متخصصة وكفرع هام من فروع علم الاجتماع العام (سامية 390:1997)

–وعرفة" ماكيفر وبيد "بأنه الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كلة ويحفظ هيكلة، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموارنة في حالات التعبير. (سيد وآخرون، 2002:266)

– أما " اجيون .... أما " اجيون فعرفة بأنه" العمليات والوسائل التي تلجأ إليها الجماعة للتحكم في حالات الانحراف عن المعايير الاجتماعية؛ وإن كل ما يعتبر وسيلة من وسائل تنظيم السلوك يعتبر في الوقت نفسه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي. (محمد سلامه، 2002:171)

ومن خلال التعاريف السابقة تستنتج أن الضبط الاجتماعي هو تلك الوسائل والإجراءات التي يتعامل بها المجتمع بهدف تهذيب السلوك ووضعه تحت القواعد وأسس تتماشى معه أيضا تمنع هذه الإجراءات والوسائل الفرد من الانحراف علي كل ما هو سائد في المجتمع.

–والضبط الاجتماعي الرسمي:

تختص به مجموعة من المؤسسات الرسمية ويقوم علي القهر والإلزام من قبل هده المؤسسات والعالمين بها، ويقوم المختصون بهده المؤسسات بوضع لوائح وقوانين واجبة التنفيذ ووضع عقوبات لمن يخالف هده القوانين؛ واعتباره منحرفا يؤدي خللا وطيفيا داخل البناء الاجتماعي، ومن ثم هده المؤسسة الرسمية المختصة عقاب وحتى يعود المجتمع التي توازنه، ويكسب هذا الأسلوب شرعية وأهمية فرض الدولة القوة.

-**أما الضبط الاجتماعي الرسمي:** فقد سمي غير رسمي لا أنه ينشأ بعيدا عن المؤسسة الرسمية. فهد النوع تنشأ من عادات الناس وتقاليدهم وأسلوبهم في التفكير وأنماط حياتهم وطرق نشأتهم الاجتماعية والموروث الاجتماعي والتي تمثل في "الأسرة والمدرسة ومجموعه الأصدقاء وأجهزة الإعلام (فتحي، 2022:394:396)

-أهمية الضبط الاجتماعية:

أكد الكثير من المفكرين علي أهمية وضرورة الضبط الاجتماعي بالنسبة للمجتمع وفي مقدمة هؤلاء المفكرين عالم الاجتماع العربي المسلم ابن خلدون حيث أشار في مقدمته إلى أن" العمران البشري لا بد له من ينظم بها إمرة وأشار إلى أن المجتمع لا يكون صالحا إلا إن كان هناك وازع أي الضبط اجتماعي يحافظ علي كيانه، ويرجع آلية إذا ما حدث أي اضطراب يهدد سلامة أي مجتمع في كتابه يقول "اعلم أنه قد تقدم لنا في غير موضع أن الاجتماع للبشر ضرورة وهو معنى العمران الذي تتكلم فيه وأنه لابد لهم في الاجتماع من وازع حاسم يرجعون إليه وحكمه فيه تارة يكون مستندا إلي شرع الله منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه وإيمانهم بالتواب عليه الذي جاد به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعون من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفة مصالحهم، فالأولى يحصل لها نفعا في الدنيا والأخرة لعلم الشارع في العاقبة ولمراقبة نجاة العباد في الأخرة، والثانية يحصل نفعا في الدنيا فقط.

وأكد أبن خلدون على أهمية الضبط في حفظ النظام الاجتماعي، إذ أنه عن طريق الضبط يمكن التحكم في نوازع الصراع، والظلم بين أفراد وفئات المجتمع، كما يمكن علاج الانحرافات الاجتماعية وإعادة الاستقرار والتوازن إلى مكونات البناء الاجتماعي لتضمن سلامة الأداء الوظيفي في مؤسساته وتنظيماته وهيئاته. (ابوكريشة، 2001:211)

أهداف الضبط الاجتماعي:

-يهدف الضبط الاجتماعي للوصول إلى تحقيق الامتثال لقيم ومعايير الجماعة الاجتماعية لكي يشعر أفرادها شعور جمعي. (خشاب، 1962:34)

_يهدف إلى تطبيع الإنسان ليصبح اجتماعيا عن طريق وضع أساسيات كتكيف الشخصية والانسجام داخل الجماعة والغوص في تجارب تلك الجماعة وتطيق القواعد والالتزام بها.

_يهدف إلى الوصول إلى تلك الطرق التي تدعم التماسك الاجتماعي وتحقق الأمن الاجتماعي حتى يضمن استمرار المجتمع.

-تحقيق الأمن الاجتماعي، وإقامة العدالة بين الناس.

-ارتقاء السلوك الاجتماعي لدرجة الالتزام بالقرارات الجمعية وتوزيع العرض على الأفراد بشكل عادل. (معن، 2006:213)

وأشار" جوزيف دروسك "إلي ثلاثة أهداف للضبط الاجتماعي وهي:

-1أهداف استغلالية: والغرض منها تحقيق مصلحة خاصة لمجموعة ما بطريقة مباشرة مثل المؤسسات التي تلجأ لأسباب دعائية وإعلانية من أجل استمالة الناس والضغط عليهم لشراء منتجاتها.

-2أهداف تنظيمية: تعتمد على الرغبة في المحافظة على السلوك التقليدي المعتاد ومحاولة عدم المساس أو أحداث أي تغير فيه.

-3أهداف إبداعية أو بنائية: تهدف إلى تحقيق اجتماعي ما نعتقد القوة الممارسة أنه مفيد أو بناء. (علي وأحمد، 2019:49(

وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي:

هي تلك الطرق والممارسات التي تتحكم في سلوك الأفراد وتعمل كقوة تجبرهم على الخضوع المعايير الاجتماعية، فلكل مجتمع وسائل ضبط تنظم أفراده وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم ومن هذه الوسائل.

1- **الـدين:** وهـو أقـوى وسـائل الضـبط فـي المجتمعـات ذات التـأثير العميـق للسـلوك فـي المجتمعـات، وترجـع قـوة الـدين الضابطة التي لا تعدلها قوة أخرى في المجتمع إلا أن الدين سمة طبيعية نشأة بنشأة المجتمعات الإنسانية، وأن الدين عقيدة وإيمان يترسخ ويثبت في الفرد منذ الطفولة عن طريق الاكتساب من الأسرة والمجتمع وينموا المشاعر الدينية كلما أقبل الفرد على التمسك بها. (عبدالجواد، 1990:110)

2- **القانون:** هو الآلة الرادعة للتجاوزات والاعتداءات على أفراد المجتمع، ويعد الوسيلة الناجحة في الضبط الاجتماعي لأنه يعبر من خلال بنوده على الأحكام الرادعة وفرض العقوبة على الخارجين عن حدود المجتمع.

فالقانون يتضـمن حمايـة الفرد بمصـالحهم وحـريتهم ويمنـع الفرد أن يطغـى علـى حريـة الآخـرين، لـذلك فالقـانون يقضـي علـى الصراعات بين الناس حتى ينعم الجميع بالعدالة والأمان، في موضوع الضبط هو غاية القانون الأساسية والوحيدة .

3- **التعليم:** يتم التعليم الرسمي في مؤسسات المجتمع وهو أداة ضبط رسمية فيتعلم الأفراد من خلالها المعارف المختلفة وتنمو معلوماتهم فالمدرسة تعمل على تدعيم التنظيم الاجتماعي والعمل على استقرار الأوضاع السياسية، وغرس المبادئ الجديدة والقيم المراد استحداثها في نفوس المتعلمين وذلك بتعديل المقررات الدراسية ومناهجها.

4- **الأسـرة:** تقـوم الأسـرة كنظـام اجتمـاعي وفـق محـددات اجتماعيـة معتـرف بهـا مـن المجتمـع لهـا أهميـة فـي حيـاة الأفـراد والجماعات، وتكوين الأسرة لم يترك بلا تنظيم بل الجماعات عملت على تنظيم العلاقة بين الزوجين وما ينشأ من هذه العلاقة، وأوجبت أن توثق كل أسرة بعقد شرعي واعلان .... وإعلان رسمي، وكل علاقة تخرج عن النطاق ينظر إلى أنهما منحرفان يقرر لهم جزاء نتيجة انحرافهم عن قيم المجتمع وقوانينه، (الخشاب، 1962:290)

ومن وظائف الأسرة أنها الموصل الحضاري الأول الذي بفضله ينتقل الطفل من حالة الإنسانية الخالصة إلى حالة الإنسان المواطن من خلال غرس الأصول الحضارية والثقافية والاستعلاء بغرائز الطفل لأن المولود قامة مزودة بالاستعدادات والقدرات المجتمعية.

وسائل الضبط غير الرسمية:

1- السنن الاجتماعية:

تتمثل في العادات والأعراف والتقاليد والتراث الثقافي ولها دورها في تحديد أنماط السلوك خصوصا في نطاق الأسرة ونطاق الجماعات المحلية المختلفة. (عبد جواد، 1990:117)

2- العادات الاجتماعية: وهي أنماط من السلوك الاجتماعي التي تنتقل من جيل إلى جيل فترة طويلة حتى تثبت وتستمر وتصل إلى درجة الأجيال المتعارفة بها في داخل الأجيال، حيث نجد أن العادات تقوم مقام القانون في الجماعة، في بعض المجتمعات كانت العادة هي المعيار أو المقياس التي يقاس به العمل وتبين صالحه من خطئه، (طارق، 114:2009)

وهي أيضا مجموعة من الأفعال والأعمال من السلوك تتشابه تلقائيا لتحقيق أغراض تتعلق بظاهرة سلوكية تساعد في تنظيم الجماعة والتعبير عن أفكار أفرادها وتساعدهم على تحقيق غايتهم وإرضاء طموحاتهم.

-**العرف:** ويعني القواعد التنظيمية التعليمية التي يتبعها الناس ويسيرون على نهجها، فالعرف ما يتعارف عليه الناس بشكل يشكل جانبا لهم في عملية الضبط الغير رسمي، ويكاد يكون القانون من الناحية الطرفية في حالة غياب القانون" .

-**التقاليد:** وهي عبارة عن مجموعة من قواعد السلوك التي تنشأ عن الرضا والانقان الجمعي وهي تستمد قوتها من المجتمع وتحتفظ بحكم المتراكمة وذكريات الماضي التي يمر بها المجتمع

2- **الرأي العام:** حيث يثير اهتمامات الناس حول موضوعات الساعة؛ ويجعلهم يتبلورون حلولا حول تلك الموضوعات التي إشارت انتباههم وتكون رأي عام في موضوع معين؛ وقد يدفع الناس الي اتخاد مواقف معينة بصدد الموضوع، والرأي العام يستمد من ممددات السلوك. (محمد زيدان، 1981:118)

3-الاعلام:

ويمتل في تقديم الحقائق والمعلومات حول موضوع معين قد تكون سارة او مخزنة فمعرفة الحقائق والمعلومات دون زيف أو مبالغة يؤثر في تصرفات الناس (عبد الجواد، 2006,117-119)

-أنواع الضبط الاجتماعي:

-**الضبط الداخلي:** وينتج من داخل الإنسان كالقيم والعادات والتقاليد والمعايير الاخلاقية والاتجاهات فهم بمتابه الضمير الذي يوجد داخلنا كونه المجتمع فينا

-**الضبط الخارجي:** ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات حديثة التنظيم هذه القوانين ومن يخالفها يتعرض للعقاب المجتمع. (معن، 2006:47(

-**الضبط الرسمي:** ويتمثل في نظم المجتمع المختلف كالنظام التربوي والأسري والاقتصادي.

-**الضبط الغير رسمي:** يوجد بالمجتمعات بشكل تلقائي مثل تقل الاخبار والقيل والقال والاستنكار والتهكم اطلاق إشاعات اللوم والتهديد بالحرمات وتتمثل من خلال في الجماعات الاولية كالأصدقاء. (رافت عبد الجواد، 1990:109 – 110)

-**الضبط الايجابي:** وتتمثل من خلال دوافع الفرد الايجابية اتجاه الامتثال والمسايرة كالمدح والثناء والتقدير المادي مما يشجع الأفراد علي الالتزام.

-**الضبط السلبي: ويظهر** هدا الضبط فيما تتخدد الجماعات من اساليب سلبية كالالتزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزئية والتي تجعل الفرد حريصا علي عدم مخالفة قيم ونظم المجتمع. (رشدان، 1999:269-270)

-ثانيا: مفهوم النزاع:

-**النزاع:** مأخوذ من نزع واشتق منة، والنزاع بمعني الشقاق، والتنازع بمعني التجاذب الشديد والتخاصم، ونازعة بمعنى خاصمه وجادبة.

يعرف النزاع بأنه: صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي وهو تعبير لعدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات والتي تتخدد اشكل جديدة تتنسب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة. (حورية، 2020:255)

بأنه جملة التفاعلات العدائية بين الجماعات الطائفية القائمة علي الكراهية العرقية ولاتينية والدينية والثقافة العميقة الجدور والتي تستمر على فترات طويلة من الزمن مع اندلاع متقطع للعنف ويحدث ذلك عندما تتعرف المجموعة للتهديد أول الاحباط.

-مراحل النزاع:

-**الخلاف:** الخلاف لا يرجع الي الفروقات الطبيعية بين الافراد والجماعات وانما يرجع إلى التمسك الشديد بالرأي او المواقف رفض التنازل عنه.

1- **الاختلاف:** يمثل حالة للتباين يرجع إلى فروقات فرديه طبيعية بين شخص أواخر، علي سبيل المثال" الاختلاف الناتجة عن الانتماءات الجغرافية كفرد من صنعاء وآخر من حضر موت وثالثا من عدن، أيضا الاختلاف البيولوجي بين الرجل والمرآة

2- **المشكلة:** هي حالة من التوتر وعدم الرضا الناجمين عن بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف أو الوصول إليها؛ اختصار عنها البعض بأنها "فجوة من الواقع والمأمول وإذا اتخذت المشكلة مسارا معقدا فإنهما تكون السبب الاساسي لحدوث النزاع.

–**الصراع:** أن يتنافس اثنان أو اكتر حول اهداف متضاربة سواء كانت حقيقية أو حسية أو حول مصادر محددة" بداية احتكاك مباشر بين الطرفين وهو عملية الخلاف والنزاع أو عدم الاتفاق الناتج عن ممارسة ضغط معين من جانب فردي جماعي.

العنف: سلوك يتسم بالعدوانية يصدر من طرف فرد أو جماعة بهدف استغلال واخضاع طرف آخر، مما يتسبب في أحداث اضرار مادية أو معنوية او نفسية "فردي أو جماعة"، وهو استخدام للقوة استخدام مفرض أو غير مشروع وهو مباشر أو غير مباشر،

–الحرب وهي الحالة الاوسع لممارسة العنف بشتي أنواعه وهي حالة عنف جماعية اضرارها أوسع وأكبر. (صالح ابراهيم، 2021:69)

–أنواع النزاعات:

1– **النزاعات الداخلية:** وهي النزاعات التي تحدث داخل الفرد وتتعلق بالقرارات التي يجي على الفرد اتخادها بخصوص الأهداف الشخصية أو استغلال الوقت وبخصوص الخلافات.

2– **النزاعات شخصية:** عدم التوافق بين الطرافين بصخة مبدئية يكون نتيجة فقدان عامل الاتصال الذي يؤدي بدورة إلى الاختلاف في الدوافع والقيم والأساليب التي تدفع لتشجيع التكتيكات الشائعة باستراتيجيات التهديد والابتزاز التي تقود النزاع الذي يتصاعد إلى حد الانهيار أو إنهاء العلاقة.

3– النزاعات داخل المجموعات:

ويكون جراء التنافس على الموارد كعامل مشترك لنزاع وهذه الأخيرة بدورة يحفز الممارسات التمييزية التي تؤدى لتصعيد في تكاليف النزاع. (أمال، 284:2022)

مصادر النزاع: "مسبباته:

1– نزاع العلاقات:

ويحدث نتيجة لوجود عواطف سلبية قوية ومفاهيم خاطئة، وضعف في الاتصال أو سلوكيات متكررة تؤدي إلى نزاعات غير ضرورية تظهران لإمكانية حدوثها، ومن المحتمل تنسجم شخصيات مختلفة في حال تواجدها أ التقاءها في أماكن مختلفة.

2– **نزاع المعلومات:** ويحدث عندما يكون هناك نقص في المعلومات الضرورية لأتماد قرارات صائبة أو في حالة لقديم معلومات خاطئة أو تفسير المعلومات بطريقة أخرى.

3– **زاع المصالح:** ويحدث نتيجة للتنافس على احتياجات اقتصادية، وقد تكون هذه الاحتياجات فعليه أو مدركة أو أنه يحدث من اعتقاد طرف أو أكثر من أجل تلبية احتياجاته ولا بد من التضحية لمصالح طرف آخر، وتحدث الصراعات القائمة على المصالح حول قضايا أساسية "المال – الموارد المادية– الوقت"، والمسائل الإجرائية "الطريقة التي يجب أن يتم حل الخلاف بها."

4– **نزاع البنية:** ويحدث بسبب النماذج الجائرة للعلاقات البشرية، وتتشكل هذه النماذج بواسطة قوة خارجية تفرض على أطراف النزاع، كما أن محدودية الموارد المادية والقيود الجغرافية والوقت والهياكل التنظيمية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعزيز سلوك تصادمي "نزاع"

5– **نزاع القيم:** ويحدث عند تضارب نظم المعتقدات الحقيقية أو المدركة "المعنوية" والقيم هي المعتقدات التي يستخدمها الناس لإعطاء معنى لحياتهم وتوضح القيم ما هو الشيء السيئ والصحة من الخطأ والعدل من الظلم وليس من الضروري أن تؤدي القيم للنزاع حيث يمكن للناس العيش معا في وئام بوجود نظم مختلفة ولكن تنشأ نزاعات القيم فقط عندما يحاول الناس إجبار مجموعة واحدة من القيم على الآخرين.

النظريات المفسرة:

1- النظرية البنائية الوظيفية:

استمدت النظرية البنائية الوظيفية أصولها من المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي الذي كان سائدا في النظريات الاجتماعية الأولى في علم الاجتماع، والمسلمة الأساسية التي تركز عليها البنائية الوظيفية فكرة تكامل الأجزاء في نسق واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع لذلك فإن التغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى، تهتم النظرية الوظيفية بالطرق التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الاجتماعي وأنماط السلوك والتكامل والثبات النسبي للمجتمع أو الجماعات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون النزاعات على أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي فهو إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنه نتيجة للمعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح وبذلك يجرفهم التيار إلى العنف. (إجلال إسماعيل، 1999:25)

إن حدوث الاختلافات أو النزاعات الاجتماعية قد يكون وظيفيا أو لا وظيفيا استنادا إلى السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه، فقد يستخدم كلا من الشرطي واللص، ولكن الأول يتخذ جانبا إيجابيا، بعكس الأخر الذي يتخذ جانبا سلبيا، لذلك يعد النزاع وظيفيا في الحالة الأولى ولا وظيفيا .

في الحالة الثانية: وبدل من دراسة النزاع باعتباره من أعراض اختلال البناء الاجتماعي، ينبغي أن تنظر إليه باعتباره وسيلة لدعم تماسك الجماعة، وذلك بتعزيز زيادة قدرة جهاز الضبط الاجتماعي في المجتمع. (إجلال إسماعيل، 1999:25)

يمكن الحل الذي يراه الوظيفيون في زيادة التكامل الاجتماعي حيث تتقلص حدة النزاع بزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء إن تدعيم أية قاعدة اجتماعية يتوقف على عوامل عديدة منها: من الذي يخرج عن القاعدة؟ من الذي ينظر إلى هذا الفعل على أنه خروجا عن القاعدة؟ وما مدى تقدير لما يمكن أن يسببه خروج عن القاعدة الاجتماعية من ضرر له ولغيره من أفراد جماعته (أسرته مثلا) أو بالنسبة للسياق الاجتماعي الذي يحدث فيه هذا الخروج عن القاعدة.

وقد يرتبط سلوك النزاع بوصمة ما "كأن يطلق عليه الآخرون اسم" مدمن للمخدرات "وإن وصف الفرد ووصمه بوصمة معينة معناه أنه يسلك سلوكا مختلفا عن السلوك السوي أو المعياري السائد في المجتمع، وقد تعمم هذه الوصمة على سلوك يسلكه بعد ذلك فيفترض الناس أن هذا الشخص لديه سمات أخرى غير مرغوب فيها، فإن كل عمل يقوم به عمل منحرف، فيسيء به الظن من كان يظن به حسنا، فالأفراد الذين يتصفون بصفة" منحرف "يعاملون وكأنهم يحملون وصمة عار، ويشعر الفرد بثقل هذه الوصمة كما يتجنبه الآخرون، ويمتص الشخص فكرة الآخرين عنه، ويبدأ في إعادة تشكيل شخصيته لملاءمته توقعات هذا الوضع النمطي الجامد" بما يتلاءم مع هذه الوصمة التي فرضت أو اتبعت له فالنزاع يعتبر نتاجا لظروف وعوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو نفسية.

2- نظرية الصراع:

يركز أصحاب نظرية الصراع على مسلمة أساسية هي: إن النزاعات الذي يحدث في المجتمع إنما هو ميراث للظلم التاريخي الذي يخلفه المجتمع في علاقاته مع الأفراد بعضهم البعض، كذلك أن الصراع كغيره من أشكال ممارسة النزاعات، وقد وضح "جونز" بأسلوبه الوصفي الدقيق في محاولة لإثبات المسلمة التي تركز عليها النظرية أن النزاع ميراث تاريخي فما يحدث في الملاعب الرياضية بين الفرق المتبارية كأن يكون أحد أجنبي والمستضيف من دولة عربية، أو كأن يكون الأجنبي كان في السابق مستعمرا والأخر مستعمرا حيث تتولد أو تنتج عن هذه المباراة نوع من الصحوة للأحقاد التاريخية بين الدولتين، يقول "جونز" بأن الآلاف من المتفرجين واللاعبين يدخلون في أجواء الصراع والمنافسة التي تخيم على مؤيدي الفريق الأجنبي الذي

يتبارون معه، ذلك الفوز في اللعبة لا يعني نجاح الفريق الوطني في المباراة الرياضية بل يعني أيضا النج النجاح والفوز الوطني والقومي للقطر المضيف. (عائشة، 173:2017)

من خلال النظريتين السابقتين يتبين أن موضوع الضبط الاجتماعي مهم من وجهة نظر البنائية الوظيفية يستند موضوع الضبط الاجتماعي إلى أشكال الحياة الاجتماعية وهو ضرورة لازمة لاستقرار نظم المؤسسات الاجتماعية، وهذه الضرورة تنبثق من طبيعة الأنساق الاجتماعية فلكل مجتمع نسق خاص يتفق مع القيم السائدة فيه والموروثات الثقافية المنقولة إليه ضوابط للسلوك الإنساني التي تحدد له الأدوار الاجتماعية ضمن تصرفات سلوكية أو معتقدات دينية أو قوانين أو عادات وتقاليد أو قيم اجتماعية.

أما النظرية الماركسية فهي متأصلة في المجتمع وضرورية لتنظيم الحياة لأن المجتمع أصبح يتسم بالصراع أكثر من النظام أو الإجمال القيمي، كما يرى العلماء أن يروا علماء الصراع أن الإجماع القيمي مجرد حالة مؤقتة وإن الصراع حالة دائمة يستند موضوع الضبط الاجتماعي إلى أشكال الحياة الاجتماعية وهو ضرورة لازمة لاستقرار نظم المؤسسات الاجتماعية.

الفصل الثالث (الجانب الميداني)

أولا: منهجية الدراسة وتتمثل:

1- **نوع الدراسة ومنهجها:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي، ويصفها ويشخصها ويكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى.

2- **أداة جمع البيانات:** بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة الدراسة الحالية، وفي ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها اعتمدت الدراسة على أداة "استمارة مقابلة."

3- مجالات الدراسة:

المجال المكاني: المجلس الاجتماعي بني وليد.

المجال البشري: الأعضاء الموجودون داخل المجلس.

المجال الزمني: من سنة 2022_2023.

عينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على عينة بلغت (20) عضوا من أعضاء المجلس الاجتماعي بمدينة بني وليد.

الفصل الرابع: تحليل البيانات

وقد وجه سؤال للأشخاص من أفراد العينة من أعضاء المجلس الاجتماعي بني وليد وهو تمثل في ثلاث فقرات.

أولا: تحليل الإجابات على التساؤل الأول:

-ما هي أسباب النزاعات الاجتماعية في مجتمع بني وليد من وجهة نظرك؟

وتوصلنا لمجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات الاجتماعية وهي:

1. النزاعات على الميراث وما يترتب عليه من مشاحنات بين الإخوة والأقارب بسبب إطالة مدة التقسيم بين الورثة، أيضا مشكلة حرمان المرأة من الميراث في بعض القبائل وهذا يتعارض مع حدود الله.
2. النزاعات بين الأزواج لأسباب مادية ومعيشية وتعليمية وثقافية، كذلك مشكلة الزواج المبكر الذي يقود إلى مشاكل كثيرة وتنتهي بالطلاق، كذلك الاختلافات على ملكية الحضانة للأطفال.
3. انتشار ظاهرة البيع الآجل بطرق غير صحيحيه مما يؤدي إلى مشاكل بين الطرفين أضف لذلك المعاملات الربوية والرشاوي.

4. النزاعات على الأراضي وعدم قسمتها علي القبيلة من البداية وعند يأتي موسم الحرث وسقوط الأمطار وسيل الأودية تبدأ المشاكل بينهم بالسلاح.
5. الابتعاد عن الاعراف والتقاليد المتعارف عليها والجهل وعدم تقدير المسؤولية، وعدم الاصغاء للكبار السن، انما الاحتكام للقوة في حل النزاعات متجاوزين الشرع والحكمة من كبار السن.
6. عدم وجود فرص العمل للشباب وكثرة البطالة، مما يجر الشباب للانحراف والسرقة احيانا بسبب تعاطي المسكرات والمخدرات وأصبح ذلك بشكل علني نتيجة عدم مراقبة الإباء لا بناءهم.
7. غياب الأمن وعدم تطبيق القانون وعدم تطبيق القانون وعدم قيام الجهات الأمنية بدورها ودخول بعض الظواهر السلبية بالمجتمع، وعدم قيام الدولة وهيبتها في فض النزاعات الاجتماعية.
8. استعمال شبكات التواصل الاجتماعي بين الناس بطرق غير صحيحة مما يسبب فتنا بين الناس، وغياب الوازع الديني.
9. الاختلافات السياسية ادت لانقلاب الامن وظهور السلاح مما ادى لعدم استتابة الامن وخروج المليشيات التي سادت بالمجتمع للفساد.

ويمكن تقسيم هذه النزاعات إلى ثلاثة عوامل:

العوامل الاجتماعية: وهي التي تتعلق بالمشاكل الاسرية وكل ما يتبعها من امور تتعلق بالزواج المبكر واثاره السلبية ايضا النزاعات بين الزوجين من حيث الاختلافات في المستويات المادية المعيشية والفروق التعليمة ايضا الفرق الكبير في العمر ايضا الاختلاف على النفقة والحضانة على الرغم من ان الديم بين كل شيء في كتابه الكريم.

العوامل الاقتصادية: تتمثل في النزاعات على ملكية الأراضي والمياه والمرعى وهذا أكثر سبب في النزاعات الاجتماعية ويكون بين القبائل اوبين افراد القبيلة الواحدة، ايضا مشكلة البيع الاجل التي تقوم علي اسس غير صحيحة.

العوامل التاريخية: ويكون هذا العامل بتاريخ كل قسم او القبيلة مع العلم ان تاريخ وتفصيل هذا التاريخ قد تغير عدة مرات في العهد العثماني مما ترتب عليه مشاكل في تاريخ وتقسيم الأراضي بين القبائل والافراد، حيث حدثت مشاكل نتيجة اختلاف هذه التواريخ في تقسيم المجتمع الي عدة اقسام على اساس أداري من أجل جمع الضرائب أو الميراث الى السلطات العثمانية التي كانت تحكم مجتمع بني وليد وكتبت بشكل عام الي أكثر من ثلاث قرون مما ترتب عليه اشياء عرفية فرضية من الولايات العثمانية على السكان واثرت على التعايش والحياة الاقتصادية والاجتماعية على سكان بني وليد.

ثانيا: تحليل الإجابات على التساؤل الثاني:

ما الآثار المترتبة على النزاعات الاجتماعية داخل مدينة بني وليد؟

إن النزاعات الاجتماعية ظاهرة مضرة بالمجتمع، وسبب بشكل مباشر في ضعف المجتمعات وتعوق جهودها، وتسبب في هدم العلاقات الاجتماعية بين الأسر، ويرجع السبب لهذه النزاعات هو ضعف الوازع الديني، والتشبث بالعصبية الجاهلية، وعدم الرجوع لقاعدة دينية تكون منهجا قويما لنا، فالمجتمع لا ينظر للقانون نظرة جدية بحيث يكون هذا الرادع الوحيد، وعند محاولة تدخل لجان المصالحة لفك النزاع لا يجدون آذانا صاغية لأن الشباب معظمهم لا يستمعون لأحد ذلك بسبب عدم مراقبة الآباء لأبنائهم وعدم السيطرة عليهم.

إن بني وليد منطقة زراعية ورعوية قبل أن تكون مدينة وأراضيها ذات طابع قبلي من حيث الملكية وكل الأراضي محكومة بوثائق قديمة وهذه الوثائق منها الصحيحة ومنها غير صحيحة.

التقسيم التركي لم يتغير منذ زمن مما جعله يسبب حساسية بين الأقسام في مجتمعنا الوليدي ومشكلة القبائل أنها ترجع لجد واحد.

كل ما يترتب على هذه النزاعات يرد إلى التركيبة القبلية وغياب القانون وانتشار السلاح خارج نطاق القانون مع تساهل الحكومات المتوالية في إصدار القرارات بخصوص سحب السلاح وعدم قيام المؤسسات العامة بدورها الفعال لحماية المواطن والوطن.

أضعف حلقة النسيج الاجتماعي الذي بسببه تفرق المجتمع ويتحول إلى مجموعات لها ولاءات ورغبات جديدة ينبثق عنها عدم الرؤية الواضحة وعدم الاتزان في القرارات.

ثالثا : تحليل الإجابات الخاصة بالتساؤل الثالث

ما هو دور المجلس الاجتماعي في حل النزاعات الاجتماعية؟

•يحاول أعضاء المجلس الاجتماعي الوصول لحل لهذه المشاكل من أجل الحد من النزاعات عن طريق لجان الصلح وأهل الخير للتوصل إلى حل وسط يرضي الأطراف المتنازعة في حال فشل ذلك يحال إلى الجهات المختصة داخل القضاء

•المراكز لا تملك سلطة تنفيذية لحماية المدينة وليس بوسعها إلا التدخل الاجتماعي وذلك لأجل الإصلاحين الناس وفي حالة تعصى الأمور يتم الصلح مع العلم أننا لا نملك سلطة تنفيذية لحماية المدينة

• الخاتمة:

أولا: النتائج

1. إن من أهم أسباب النزاعات الاجتماعية تتمثل العوامل الاجتماعية والمتمثلة في مشاكل الأسرة وما يتعلق بها من أمور الزواج المبكر وبعض عواقبه والاختلاف بالمستويات المعيشية والمستويات التعليمية والاجتماعية وما يتبعه من مشاكل كالحقوق المتضمنة الحضانة والنفقة وغيرها.
2. إن من أهم أسباب النزاعات الاجتماعية ما يتمثل في العوامل الاقتصادية كالنزاعات على ملكية الأراضي وقضية البيع الآجل التي لا تتم بالطريقة الصحيحة.
3. إن من أهم أسباب النزاعات الاجتماعية ما يتعلق بالعوامل التاريخية والمتعلق بتاريخ كل قسم أو قبيلة ومشكلة تغيير هذا التاريخ مما ترتب عليه مشاكل في تاريخ وتقسيم الأراضي بين القبائل.

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة تفعيل وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وتطبيقها.
2. الأخذ في الاعتبار بأهمية تقوية الوازع الديني بين أفراد المجتمع لأن هناك حقوقا انتهكت مثل الرشاوي والبيع الآجل بالطرق غير الصحيحة أيضا حقوق الزوجة في النفقة والحضانة.
3. نشر الوعي بخصوص موضوع الزواج خاصة زواج المبكر من خلال إقامة دورات التعليمية وورش العمل.
4. إيجاد حلول لملكية الأراضي وتقسيمها بالعدل تجنبا للنزاعات.
5. نشر الوعي في كيفية استخدام الوسائل التواصل الاجتماعي من ناحية إيجابياتها بما تفيد المجتمع وسلبياتها وما تسببه من مشاكل بمختلف اشكالها خاصة الاجتماعية.

المراجع:

أولا: الكتب:

1) إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجبل، بيروت، لبنات، دار الاوائل، 1996.
2) أحمد رأفت عبد الجواد، مبادي علم الاجتماع، مكتبة، نهضة الشرق، 1990
3) سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع الي فهم التوازن في المجتمع، مصر، 1997.
4) سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، الطبعة الثانية، الكويت، 1982.
5) صلاح الفوال، البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية، دار الفكر العربي، جامعة وهران، الجزائر، 1983.
6) طارق الصادق عبد السلام، الضبط الاجتماعي في الاسلام، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2009.
7) عبد الرحيم أبو كريشه، أساسيات علم الاجتماع، الطبعة الاولى، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر 2001.
8) عبدالله رشدان، علم الاجتماع التربية، دار الشرق للنشر، الاردن، 1999.
9) عثمان عمر بن عامر، منشورات قاريونس، ليبيا، 2002، بنغازي، ليبيا .غريب السيد واخرون، المدخل الي علم الاجتماع المعاصر دار المعرفة للنشر، 2002.
10) محمد سلامة نعيم احمد، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2002.
11) محمد مصطفى زيدان، السلوك الاجتماعي للفرد، عكاظ للنشر والتوزيع، 1981.
12) مصطفي الخشاب، الضبط الاجتماعي، اسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتب القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية، القاهرة 1968 .
13) مصطفي الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، المدخل إلى علم الاجتماع مكتبة الانجلو المصرية 1962.
مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، عمان، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع 2004.
14) معن خليل عمر، الضبط الاجتماعي، دار الشروق، الطبعة الاولى، الاردن، 20

ثانيا: المجلات والدوريات

1. (19إبراهيم بولمكايل، تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة واشكالية السلام المستدام، قراءة في كل من ايرلندا الشمالية وسريلا نكا جامعة فسنطيه، الجزائر، مجلة ابحات قانونية وسياسية، المجلد، جوان، العدد 68,2021.
2. (20أمال بلغام وعنيفة كواشي، حوكمة النزاعات الاجتماعية الممتدة بين اجراءات بناء السلام وطرق الاقلمة، مجلة الجزائية للأمن والتنمية، العدد 1,2022.
3. (21حورية محمود حسن الرميح، اثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، العدد 30,2020.
4. 22) غسان الكحلول وسلطان بركات ووديع العرابيد، تطبيقات العدالة غي غير الرسمية لحل النزاعات المحلية الاصلاح العشائري في قطاع غزة نموذجيا, مركز الدوحة للدراسات العليا، العددان 55- 45 ربيع.
5. (23فتحي عبد الله سالم الطالبي ، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة ، كلية التربية ، تيجي ، جامعة الزنتان ، العدد 12، 2021.

ثالثا : الرسائل العلمية

6. 24) علي مأمون واحمد الصادق الزواوي، دور المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي ، دراسة ميدانية بثانوية الجباري، بورماس ولاية الوادي ، جامعة الشهيد حمه كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2019.